

## وزارة التجارة والصناعة

قرار وزاري مشترك رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٠٨

بشأن قواعد توريد القمح المنتج محلياً موسم ٢٠٠٨

حساب الهيئة العامة للسلع التموينية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ يإنشاء الهيئة العامة

للسلع التموينية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٤ لسنة ٢٠٠٥ بتشكيل الوزارة :

وعلى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٥ :

قرر :

(المادة الأولى)

يكون توريد محصول القمح المنتج محلياً موسم ٢٠٠٨ لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية اختيارياً ، على أن يبدأ موسم التعاقد اعتباراً من أول أبريل ٢٠٠٨

(المادة الثانية)

يكون الحد الأدنى للأسعار شراء القمح المحلي محصول ٢٠٠٨ الذي يتم توريده

لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية من المنتجين والموردين كالتالي :

٣٢. جنيهًا للأردب زنة ١٥٠ كيلو جرامًا درجة نظافة ٢٢,٥ قيراط .

٣٢٥ جنيهًا للأردب زنة ١٥٠ كيلو جرامًا درجة نظافة ٢٣ قيراطًا .

٣٣. جنيهًا للأردب زنة ١٥٠ كيلو جرامًا درجة نظافة ٢٣,٥ قيراط .

وذلك لجميع الأصناف ، على أن تكون خالية من الإصابة بالحشرات والرمل والزلط

وبدرجة نظافة لا تقل عن ٢٢,٥ قيراط .

(المادة الثالثة)

يعلن السيد الأستاذ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي أسعار الشراء كل أسبوعين أو إذا اقتضت الظروف لذلك ، على ضوء متابعة السوق العالمي والمحلى .

(المادة الرابعة)

تتولى الجهات المسوقية لمحصول القمح المحلي لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية - والتي تحددها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - استلام كميات القمح المباعة من المنتجين والموردين بشونها المستوفاة للشروط المعتمدة من الوزارة .

(المادة الخامسة)

تشكل لجان في موقع استلام وتخزين القمح الخاصة بالجهات الموضحة في المادة السابقة لفرز القمح المحلي محصول ٢٠٠٨ طبقاً للمواصفات المحددة بهذا القرار ، على النحو الآتي :  
مندوب عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ..... رئيساً  
مندوب عن مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة ..... عضواً  
مندوب عن شركة المطاحن المختصة ..... عضواً  
مندوب عن الجهات الموردة ..... عضواً  
على أن يكون رأى رئيس اللجنة ومندوب مديرية التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة المختصة هو الفيصل في فرز الكمية .

(المادة السادسة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٨/٣/٩

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي	وزير التضامن الاجتماعي	وزير التجارة والصناعة
د/ علي السيد المصيلحي	د/ أمين أبااظلة	م/ رشيد محمد رشيد